

Distr.  
GENERAL

## الجمعية العامة



A/42/457

28 August 1987

ARABIC

ORIGINAL : ENGLISH/FRENCH/RUSSIAN/  
SPANISH

الدورة الثانية والاربعون

البند ٦٤ (أ) من جدول الأعمال المؤقت\*

استعراض وتنفيذ وثيقة اختتام الدورة الاستثنائيةالثانية عشرة للجمعية العامة

نزع السلاح الاقليمي

تقرير الامين العام

المحتوياتالصفحة

|    |                                                         |
|----|---------------------------------------------------------|
| ٢  | أولا - مقدمة .....                                      |
| ٢  | ثانيا - أنشطة الامانة العامة .....                      |
| ٥  | ثالثا - أنشطة معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح ..... |
| ٩  | رابعا - الردود الواردة من الدول .....                   |
| ٩  | اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية .....            |
| ١٤ | بلجيكا .....                                            |
| ١٧ | بلغاريا .....                                           |
| ٢٠ | بولندا .....                                            |
| ٢٣ | الجمهورية الديمقراطية الالمانية .....                   |
| ٣٠ | المكسيك .....                                           |
| ٣٣ | هنغاريا .....                                           |
| ٣٤ | الولايات المتحدة الامريكية .....                        |

### أولا - مقدمة

١ - في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ ، اتخذت الجمعية العامة القرار ٦٢/٢٩ واو بشأن نزع السلاح الاقليمي ، الذي ينص منطوقه على ما يلي :

#### "إن الجمعية العامة ،

..."

١" - ترجو من الامين العام أن يقدم الى الجمعية العامة في دورتها الثانية والاربعين تقريراً جديداً بشأن تنفيذ القرارات ١٠٠/٢٧ واو ، و ٧٢/٢٨ ياء ،

٣" - تقرر أن تدرج في جدول الاعمال المؤقت لدورتها الثانية والاربعين البند المعنون 'نزع السلاح الاقليمي : تقرير الامين العام' .

٢ - وعملاً بأحكام القرارات ١٠٠/٢٧ واو المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ و ٧٢/٢٨ ياء المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ ، يرد بيان أنشطة ادارة شؤون نزع السلاح ومعهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح في الفرعين 'ثانياً' و'ثالثاً' من هذا التقرير . ومن جهة ثانية ، وجه الامين العام في ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ مذكرة شفوية الى جميع الدول الاعضاء ، يطلب فيها ابلاغه معلومات بشأن تنفيذ القرارات المذكورين أعلاه . والى تاريخه ، تلقى الامين العام ردود كل من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وبلجيكا وبلغاريا وبولندا والجمهورية الديمقراطية الالمانية والمكسيك وهنغاريا والولايات المتحدة الامريكية . وترد نصوص هذه الردود في الفرع 'رابعاً' من هذا التقرير .

### ثانياً - أنشطة الامانة العامة

٣ - في الفترة قيد الاستعراض في هذه الوثيقة ، اضطلعت الامانة العامة ، على وجه الخصوص ، بالأنشطة التالية ذات الصلة بأحكام قرار الجمعية العامة ٧٢/٢٨ ، المتعلق بنزع السلاح من منظور اقليمي :

(١) بناء على دعوة من الحكومة المصرية ، نظمت ادارة شؤون نزع السلاح ، في اطار أنشطة الحملة العالمية لنزع السلاح ، مؤتمرا اقليميا ، عقد في القاهرة (مصر) في الفترة من ٩ الى ١٤ شباط/فبراير ١٩٨٥ . وتناول هذا المؤتمر ، الذي ضم مشتركين من ٢٦ بلدا افريقيا ، شأن المؤتمرات السابقة التي نظمت في شتى أنحاء العالم ، مسائل نزع السلاح التي هي موضع اهتمام عام ، ومسائل تهتم بشكل خاص المنطقة التي عقد فيها المؤتمر ، مثل تنفيذ إعلان اعتبار افريقيا منطقة لا نووية ، ونزع السلاح والتنمية في اطار افريقيا ،

(ب) وجرى تنظيم مؤتمر دون اقليمي ، بدعوة من حكومة السويد ، لمجموعة بلدان أوروبا الشمالية ، عقد في يونكوبنغ (السويد) في الفترة من ١٥ الى ١٩ نيسان/ابريل ١٩٨٥ . وتناول هذا المؤتمر ، الذي ضم ٥٤ مشتركا من البلدان المعنية ، فيما تناول ، مسألة التدابير المناسبة لبناء الثقة والامن ، ونزع السلاح في أوروبا ،

(ج) وبالتعاون مع أمانة منظمة الوحدة الافريقية وبالإشتراك مع ادارة شؤون نزع السلاح ومعهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح ، عقد في لوميه (توغو) اجتماع للخبراء في مسائل الامن ونزع السلاح والتنمية ، يومي ١١ و ١٢ آب/أغسطس ١٩٨٥ . وجرى البحث بشكل خاص في هذا الاجتماع ، الذي شارك فيه أكثر من ٧٠ خبيرا من مختلف البلدان الافريقية ، في الترتيبات المؤسسية الرامية الى النهوض بأهداف الامن ونزع السلاح والتنمية في افريقيا ،

(د) وقد تعاونت ادارة شؤون نزع السلاح وشاركت في الندوة التي نظمها الاتحاد البرلماني الدولي بشأن نزع السلاح في مجال الاسلحة التقليدية ، والتي عقدت في مكسيكو ، في الفترة من ٢٨ الى ٣١ أيار/مايو ١٩٨٥ . وتدارست هذه الندوة ، التي ضمت نحو ٢٠٠ مشترك من الوفود البرلمانية لـ ٤٨ بلدا ، فيما تدارست ، مسألة النهج الاقليمية لتناول مسألة نزع السلاح ، بالنظر ، بصورة خاصة ، الى المفاوضات الجارية في استكهولم وفيينا ، فضلا عن مفاوضات مجموعة كونتادورا في أمريكا اللاتينية ،

(هـ) وبالتعاون مع المعهد الكندي للسلم والامن الدوليين وادارة شؤون نزع السلاح ، عقد في إريتشي (ايطاليا) ، في الفترة من ٢٥ الى ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٨٦ ، اجتماع للخبراء كان موضوعه "الاستقرار الاستراتيجي والامن المتبادل في سنة ٢٠٠٠ : السبيل الى تحقيق ذلك وما يترتب من جرائه على الامم المتحدة ونزع السلاح من آثار" ، بناء على دعوة من مركز إريتشي الدولي للثقافة العالمية - المختبر العالمي ، بدعم

ومساعدة مالية من حكومة ايطاليا . وقد شارك في أعمال هذا المؤتمر ثلاثون خبيراً حكومياً من ١٣ بلداً مختلفاً ؛

(و) وبالتعاون مع أمانة السنة الدولية للسلم (إدارة الشؤون السياسية وشؤون مجلس الأمن) ، نظمت إدارة شؤون نزع السلاح في تبليسي (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) مؤتمراً إقليمياً للحملة العالمية لنزع السلاح ، في الفترة من ١٩ إلى ٢٣ أيار/مايو ١٩٨٦ ، بناءً على دعوة من الحكومة السوفياتية وبمساعدة مالية منها . وقد شارك في هذا المؤتمر أكثر من ٨٠ خبيراً ، من أوروبا وأمريكا الشمالية ؛

(ز) وعملاً بأحكام القرار ١٥١/٤٠ زاي المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ ، افتتح في لوميه (توغو) مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في إفريقيا ، وذلك عام ١٩٨٦ . وللإطلاع على مزيد من المعلومات الخاصة بإنشاء المركز وأنشطته ، يرجى الرجوع إلى تقرير الأمين العام ؛

(ح) وبمناسبة السنة الدولية للسلم ، نظمت في فلورنسا (إيطاليا) ندوة عن الأمن العالمي في القرن الحادي والعشرين في الفترة من ٩ إلى ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ . وقد أتاح هذا الاجتماع لـ ١٤ خبيراً رفيع المستوى إبداء وجهات نظرهم ، أمام جمهور مكون من ممثلي الحكومة الإيطالية ومن دبلوماسيين وجامعيين وخبراء وطنيين ودوليين . واشترك بتنظيم هذه الحلقة الدراسية إدارة شؤون نزع السلاح ، في إطار الحملة العالمية لنزع السلاح ، و "منبر تدارس مشاكل السلم والحرب" ؛ وقد حظيت بدعم الحكومة الإيطالية وبلدية فلورنسا وجامعتها ؛

(ط) وفي الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ آذار/مارس ١٩٨٧ ، نظمت إدارة شؤون نزع السلاح ، في إطار الحملة العالمية لنزع السلاح ، مؤتمراً إقليمياً لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ في بكين (الصين) بناءً على دعوة من حكومة جمهورية الصين الشعبية . وفي هذه المناسبة ، تداول نحو ٢٥ خبيراً ، فيما تداولوا ، في مسائل تتعلق بالجوانب الإقليمية لنزع السلاح والأمن ؛

(ي) وعقد في داغوميس (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) اجتماع للخبراء كان موضوعه "ما بعد مؤتمر ريكيافيك : التخطيط للتسعينات" ، وذلك في الفترة من ٨ إلى ١٣ حزيران/يونيه ١٩٨٧ ، قام بتنظيمه أيضاً إدارة شؤون نزع السلاح في إطار الحملة العالمية لنزع السلاح ، بالتعاون مع لجنة السلام السوفياتية ، وبمساعدة مالية من الاتحاد السوفياتي . وشارك في هذا الاجتماع ٢٠ خبيراً ؛

(ك) ومن جهة ثانية ، تدرس ادارة شؤون نزع السلاح حاليا امكان تنظيم اجتماعات أخرى ، في حدود مواردها البشرية والمالية : فقد أعلنت الحكومة التونسية اهتمامها باستضافة مؤتمر اقليمي للبلدان العربية ، واقتربت حكومة الاتحاد السوفياتي أن تستضيف ، قبل انعقاد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة المكرمة لنزع السلاح ، اجتماعا يمكن تكريسه لمسألة التحقق ، وبمقدد انشاء مركز الامم المتحدة الاقليمي للسلم ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ، اقترحت حكومة بيرو تنظيم اجتماع لخبراء المنطقة يعقد في ليما ،

(ل) وعملا بأحكام القرار ٦٠/٤١ ياء المؤرخ في ٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ ، انشئ في ليما (بيرو) عام ١٩٨٧ مركز الامم المتحدة الاقليمي للسلم ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية . وللإطلاع على مزيد من المعلومات الخاصة بانشاء المركز وأنشطته ، يرجى الرجوع الى تقرير الامين العام .

#### ثالثا - أنشطة معهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح

٤ - في الفترة التي يغطيها هذا التقرير ، كان من الأنشطة التي اضطلع بها معهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح ، ذات الصلة بأحكام القرارات ١٠٠/٣٧ واو المؤرخ في ١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢ ، و ٧٣/٢٨ ياء المؤرخ في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢ ، و ٦٣/٣٩ واو المؤرخ في ١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ بشأن نزع السلاح الاقليمي ، ما يلي :

- (١) اعداد دراسة عن التسليح النووي الاسرائيلي ؛
- (ب) المؤتمر الاقليمي المعني بالامن ونزع السلاح والتنمية في افريقيا ؛
- (ج) مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا : وثيقة هلسنكي الختامية ؛
- (د) المؤتمر المعني بالامن وامكانيات نزع السلاح في أوروبا .

٥ - ومن المشاريع الجارية او المرتقبة :

- (أ) دراسة عن امن الدول ،
- (ب) انشاء قاعدة بيانات ،
- (ج) دراسة بشأن نزع السلاح التقليدي في أوروبا .

#### الف - المشاريع المنجزة

##### ١ - التسليح النووي الاسرائيلي

٦ - عملا بالقرار ١٤٧/٣٩ المؤرخ في ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ ، أعد المعهد ، بالتعاون مع ادارة شؤون نزع السلاح التابعة للامانة العامة وبالتشاور مع جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية ، تقريراً يورد البيانات وغيرها من المعلومات المتعلقة بالتسلح النووي الاسرائيلي والمستجد من التطورات في المجال النووي (A/36/431) .

##### ٢ - المؤتمر الاقليمي المعني بالامن ونزع السلاح والتنمية في افريقيا

٧ - عقد في لوميه بتوغو ، في الفترة من ١١ الى ١٥ آب/اغسطس ١٩٨٥ ، مؤتمر اقليمي عن الامن ونزع السلاح والتنمية في افريقيا ، وقد تفرع الى شقين :

(أ) وكان الشق الاول اجتماعاً للخبراء ، نظمه في يومي ١١ و ١٢ آب/اغسطس المعهد وادارة شؤون نزع السلاح ، بالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية ،

(ب) أما الشق الثاني فكان مؤتمراً وزارياً اقليمياً عقدته في الفترة من ١٢ الى ١٥ آب/اغسطس منظمة الوحدة الافريقية بالتعاون مع ادارة شؤون نزع السلاح والمعهد .

٨ - وقد ضم اجتماع الخبراء ما يزيد على ٧٠ خبيراً يمثلون دوائر البحث والتعليم الافريقية ومؤسسات مختمة أخرى من معظم البلدان الافريقية .

٩ - وتناول جدول أعمال الاجتماع الموضوعات التالية :

- (أ) أهداف الأمن ونزع السلاح والتنمية والعلاقة بينها ؛
- (ب) الترتيبات المؤسسية لتعزيز أهداف الأمن ونزع السلاح والتنمية في إفريقيا ؛
- (ج) دور مؤسسات البحث والتعليم في تعزيز أهداف الأمن ونزع السلاح والتنمية .

٣ - مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا : وثيقة  
هلسنكي الختامية

١٠- عقدت ندوة لتقييم وثيقة هلسنكي الختامية بعد ١٠ سنوات من اعتمادها بالتعاون مع المعهد العالي للدراسات الدولية في جنيف ، يومي ٢٠ و ٢١ حزيران/يونيه ١٩٨٥ .

٤ - المؤتمر المعني بالأمن وامكانيات نزع  
السلاح في أوروبا

١١- نظم المعهد مؤتمرا دوليا معنيا بالأمن وامكانيات نزع السلاح في أوروبا بمساعدة المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية في جنيف ، في يومي ١٦ و ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ . وكان الهدف منه تيسير تبادل الآراء على نطاق واسع بين المشاركين المنتمين الى الاوساط الاكاديمية والدبلوماسية وموظفي الحكومة ، واستعراض الحالة في أوروبا في مجال الأمن ونزع السلاح بعد اجتماع القمة الذي عقد في جنيف ، في الفترة من ١٩ الى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ .

١٢- وقد تناول البحث الموضوعات التالية :

- (١) الجلسة الأولى : تقييم حالة الأمن الأوروبي ومفاوضات نزع السلاح (الرئيس : شيري دي مونبريال) ؛ وقدم تقارير كل من ليوبوفغوي اخيموفيتش وجاك هنتزينغر وجوزيف يوفي وريتشارد ن. بيرل وليف تولكونوف وهيوبرت فيدرين ؛ وجرت

مناقشة وتبادل لوجهات النظر كان ممن اشترك فيهما مايكل هاورت وميغير لودغارد وميركيا نيكلسكو ؛

(ب) الجلسة الثانية : التحديات النظرية والتكنولوجية الجديدة : الاسلحة النووية والاسلحة الفضائية (الرئيس : كورت غاستيغير) ؛ وقدم تقارير كل من جوناشان الفورد وفرانسوا هيسبورغ ويوري كوزيننتسوف ويوجين ف. روستوف . وجرت مناقشة وتبادل لوجهات النظر كان ممن اشترك فيهما بيير ليلوش ، وسيزار ميرليني ، وماكس شميت ؛

(ج) الجلسة الثالثة : التحديات النظرية والتكنولوجية الجديدة : الاسلحة التقليدية والاسلحة الكيميائية (الرئيس : ليفيو بوتا ؛ وقدم تقارير كل من يوهان هولست وجين كلاين وارنولد ج. ج. اومس ويانسنز سيمونيدس . وجرت مناقشة وتبادل لوجهات النظر كان ممن اشترك فيهما : ريتشارد ر. بيرت وهيوبرت شيري وغونياي فورونتسوف ؛

(د) الجلسة الرابعة : مستقبل الامن ونزع السلاح في أوروبا (الرئيس : ميليان كوماتينا) . وقدم تقارير كل من أوليغ ت. بوغومولوف وادوارد برونر وايزابيل رينوار وكونراد سايتس .

(انظر أيضا دائرة الاعلام التابعة لمكتب الامم المتحدة في جنيف - البيانان الصحفيان لمعهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح ١٦ المؤرخ في ١٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ و ١٧ المؤرخ في ١٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥) .

#### باء - المشاريع الجارية والمشاريع المرتقبة

##### ١ - أمن الدول وتخفيض مستويات التسلح

١٣- هذا المشروع مشروع مستمر ، الهدف منه تحليل النظريات والمذاهب الامنية السائدة في بلدان شتى ومناطق شتى . وقد نشرت في ١٩٨٥ و ١٩٨٦ دراسات عن نظريات الامن القومي في الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والصين . ومن المزمع اجراء بعض التعديل على الاساس النظري لهذا المشروع والشروع ايضا في عام ١٩٨٨ في اجراء دراسة عن منطقة لايزال يتعين تحديدها .



## ٢ - المشروع النموذجي لإنشاء قاعدة لبيانات نزع السلاح تعمل بالحاسبة الالكترونية

١٤- في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ ، بوشر العمل في اطار المعهد ، بمشروع نموذجي لإنشاء قاعدة لبيانات نزع السلاح تعمل بالحاسبة الالكترونية ، موله تبرع خاص من حكومة اليابان ، وسيشمل أول ملف موضوعي مقرر أن ينشأ عام ١٩٨٧ عمليات مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، ولاسيما فيما يتعلق بالتدابير المتخذة لبناء الثقة .

## ٣ - نزع السلاح التقليدي في أوروبا

١٥- من المقرر اجراء دراسة لمشكلة نزع السلاح التقليدي في أوروبا . ويمكن انجاز هذه الدراسة في عام ١٩٨٧ .

١٦- وفي اطار الدراسة السابق ذكرها ، من المقرر أيضا أن ينظم ، بمساعدة المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية ، مؤتمر يعقد إما في باريس أو جنيف حول مسألة نزع السلاح التقليدي في أوروبا .

## رابعا - الردود الواردة من الدول

### اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

[الاصل : بالروسية]

[٤ حزيران/يونيه ١٩٨٧]

١ - ينطلق الاتحاد السوفياتي من أنه لا يمكن "ضمان أمن البشرية وبقائها في العصر النووي - الغضائي الا بجهود مشتركة تبذلها كل الدول والشعوب التي يعنيهها أن يتم ، بصورة فعالة ، ضمان حقها في الأمن من خلال نزع السلاح . ولا يمكن أن يقدم الأمن على الارهاب النووي أو غيره من ضروب سياسة القوة . ان هذه السياسة تقضي على البشرية بأن تعيش دوما في ظل خطر افناء الذات وتحريمها من الامل في المستقبل . وفي الوقت الحاضر لا توجد مسألة أهم من مسألة القضاء على الاسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل والحيلولة دون تسليح الغضاء الخارجي ونزع السلاح .

٢ - ومن شأن تدابير نزع السلاح على الصعيد الاقليمي ، التي تأخذ في اعتبارها خصائص ومميزات مناطق الكرة الارضية المختلفة أن تساعد في حل هذه المشكلة العالمية التي تواجه البشرية بأكملها .

٣ - ويكتسي نزع السلاح على الصعيد الاقليمي في أوروبا ، حيث تتركز كمية هائلة من الأسلحة النووية والتقليدية وحيث تقف في تماس مباشر القوات المسلحة التابعة لاقوى تحالفين عسكريين سياسيين هما : منظمة معاهدة وارسو ومنظمة حلف شمال الاطلسي .

٤ - وبغضل الاستعداد الذي أبداه الاتحاد السوفياتي لفعل مشكلة القذائف المتوسطة المدى في أوروبا عن مجموعة المسائل التي يجري بحثها في المفاوضات السوفياتية-الامريكية المتعلقة بالأسلحة النووية والغضائية ، نشأ وضع جديد ساعد على إيجاد حل جذري لمسألة تخفيض مستوى المواجهة العسكرية في أوروبا . واقترح اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية حلاً جريئاً وجذرياً هو القضاء التام على فئتين من الأسلحة النووية هما : القذائف المتوسطة المدى والقذائف التعبوية الميدانية في أوروبا . ان تنفيذ هذا الاقتراح من شأنه أن يتيح للبشرية فرصة تاريخية تسمح لها بارجاع سباق التسلح النووي القهقري لأول مرة في التاريخ ، وبأن تخطو الخطوة الاولى والفائقة الاهمية نحو تخليص أوروبا - وكل كوكبنا في المستقبل - من الأسلحة النووية . وعبر أوروبا ينبغي ان يشق الطريق للخروج من المازق النووي والسير نحو القضاء على جميع أنواع أسلحة التدمير الشامل الى الابد وفي كل مكان .

٥ - ويستهدف برنامج التدابير الرامية لتخفيض القوات المسلحة والأسلحة التقليدية والنووية التعبوية في القارة الأوروبية الذي تقدم به الاتحاد السوفياتي والسدول الاخرى الاعضاء في معاهدة وارسو في حزيران/يونيه ١٩٨٦ في بودابست الى إحداث تخفيض جوهري في مستوى الخطر الحربي في أوروبا .

٦ - ومن الممكن أن يؤدي تنفيذ هذه المقترحات الموجهة الى جميع الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية وكندا الى تخفيض الأسلحة النووية التعبوية والقضاء عليها في نهاية الأمر ، والى تخفيض جذري في القوات المسلحة والأسلحة التقليدية بهدف استبعاد امكانية الهجوم المباغت والى تخفيض مستوى المواجهة العسكرية في أوروبا تخفيضاً كبيراً .

٧ - ان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والدول الاخرى الاعضاء في معاهدة وارسو اذ تقترح التخفيض الجذري للقوات المسلحة والأسلحة التقليدية في أوروبا ،

تتطلب عدم زيادة القوات البرية والقوات الجوية التعبوية الضاربة وراء المنطقة التي يشملها التخفيض . وينبغي على جميع المشتركين في تخفيض القوات المسلحة والاسلحة التقليدية في أوروبا التقيد بمثل هذا الالتزام .

٨ - ان الاتحاد السوفياتي يناهز بحلول هذه القضايا في اطار عملية هلسنكي . فهذا من شأنه أن يسمح ، بعد تطوير النجاح الذي أحرز في مؤتمر ستكهولم المعني بتدابير بناء الثقة والامن ونزع السلاح ، بالانتقال الى اتخاذ تدابير محددة لنزع السلاح بهدف الحفاظ على التوازن العسكري عند أدنى مستوى تقيده حدود الكفاية المعقولة .

٩ - ويرى الاتحاد السوفياتي أن الوقت قد حان لأن يجتمع في فيينا وزراء خارجية الدول الاعضاء في مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، الذين يمكن لهم اتخاذ قرار بشأن بدء مفاوضات واسعة النطاق تتناول احداث تخفيض جذري في الاسلحة النووية التعبوية والقوات المسلحة والاسلحة التقليدية .

١٠ - ومما له أهمية كبرى في نظر الاتحاد السوفياتي ، الاقتراح الذي تقدمت به حكومتا تشيكوسلوفاكيا والجمهورية الديمقراطية الالمانية الى جمهورية المانيا الاتحادية بشأن انشاء ممر خال من الاسلحة النووية في وسط أوروبا .

١١ - ويؤيد الاتحاد السوفياتي الاقتراحات الاخرى التي تهدف لتعزيز الامن في مختلف مناطق أوروبا ومنها مبادرة بلغاريا ورومانيا واليونان بشأن انشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية من شبه جزيرة البلقان ، ومبادرة فنلندا وبلدان شمال أوروبا الاخرى بشأن انشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في هذه المنطقة .

١٢ - كما يؤيد الاتحاد السوفياتي دعوة الجمهورية الديمقراطية الالمانية وتشيكوسلوفاكيا الى ازالة الاسلحة الكيميائية الموجودة في وسط القارة ، وكذلك مبادرتي بلغاريا ورومانيا بشأن اقامة مناطق خالية من الاسلحة الكيميائية في شبه جزيرة البلقان .

١٣ - ويؤيد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الخطة المتكاملة التي تقدمت بها بولندا في ايار/مايو ١٩٨٧ والرامية للحد من الاسلحة وتعميق الثقة في وسط أوروبا عن طريق التقليل التدريجي للأسلحة النووية والتقليدية في هذه المنطقة .

١٤ - ورحب الاتحاد السوفياتي باقتراح بلدان عدم الانحياز الداعي الى تحويل البحر الابيض المتوسط الى منطقة سلم وتعاون دأئمين ، وطرح من جانبه عددا من الافكار المحددة في هذا الشأن ، منها على وجه التحديد ، اقتراحه الداعي الى سحب الاساطيل الحربية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الامريكية من البحر الابيض المتوسط .

١٥ - وسعيا لتحقيق الامن الشامل ، يؤيد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بنشاط وبصورة مستمرة المبادرات السلمية التي ترمي الى تعزيز الامن ونزع السلاح في مختلف مناطق العالم .

١٦ - ان ضمان استتباب الامن في آسيا له أهمية حيوية بالنسبة الى الاتحاد السوفياتي بوصفه واحدة من الدول الاسيوية الكبرى . كما ان البرنامج السوفياتي للقضاء ، بحلول نهاية هذا القرن ، على أسلحة التدمير الشامل انما يتفق مع ما تريده شعوب قارة آسيا التي تحظى قضايا الامن والسلم لديها بأهمية لا تقل عما تحظى به لدى شعوب أوروبا .

١٧ - ويتلخص الموقف المبدئي لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في ان عملية تخفيض الاسلحة النووية والتقليدية في أوروبا لا ينبغي أن تؤدي الى نقل هذه الاسلحة الى مناطق أخرى منها آسيا بالطبع . وبالإضافة الى ازالة القذائف المتوسطة المدى الموجودة في أوروبا اقترح الاتحاد السوفياتي على الولايات المتحدة الاحتفاظ بـ ١٠٠ فقط من الرؤوس الحربية على القذائف المماثلة الموجودة في الجزء الآسيوي من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وفوق أراضي الولايات المتحدة الامريكية ، وكذلك اجراء مفاوضات بشأن القذائف التعبوية الميدانية في شرق بلادنا وفوق أراضي الولايات المتحدة .

١٨ - وقد أعلن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية أكثر من مرة استعدادة لحل مشكلة القضاء على القذائف المتوسطة المدى على أساس عالمي . وليس لدينا مانع من التنازل عن الحق في تركيب ١٠٠ من الرؤوس الحربية على القذائف المتوسطة المدى الموجودة في آسيا ، اذا ما وافقت الولايات المتحدة على ازالة منشآتها النووية الموجودة في اليابان وكوريا الجنوبية والفلبين ، وعلى سحب حاملات الطائرات التي خطوط متفق عليها . وفي هذه الحالة يتمتعين بالطبع الا تكون لدى الولايات المتحدة

قذائف متوسطة المدى فوق أراضيها . أما فيما يتعلق بالقذائف التعموية الميدانية فإن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية مستعد كذلك لحل هذه المشكلة على أساس عالمي في حالة التوصل الى اتفاق بشأن القذائف المتوسطة المدى .

١٩ - وتنص المقترحات الواسعة النطاق التي تقدم بها الاتحاد السوفياتي بشأن ضمان الأمن في المنطقة الآسيوية ومنطقة المحيط الهادئ على اتخاذ تدابير بشأن عدم انتشار الأسلحة النووية وعدم وزعها في آسيا ، وتقليل نشاط الاساطيل العسكرية في المحيط الهادئ وفي المقام الاول السفن المزودة بالأسلحة النووية ، وقصر النشاط المضاد للقواصات على مناطق محددة من المحيط الهادئ والتخفيض التدريجي للقوات المسلحة والأسلحة التقليدية الى حدود الكفاية المعقولة ، وبدء المناقشة العملية لمسألة تدابير بناء الثقة وعدم استعمال القوة في هذه المنطقة والتدابير الأخرى ذات الطابع الاقليمي .

٢٠ - وأعرب الاتحاد السوفياتي عن تأييده لاقتراح جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بشأن اقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية فوق شبه الجزيرة الكورية بأكملها ، وكذلك لفكرة اقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا مما يخدم مصالح جميع شعوب هذه المنطقة .

٢١ - وقد آيد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الجهود التي يبذلها عدد من دول منطقة المحيط الهادئ من أجل اقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الجزء الجنوبي من المحيط الهادئ ، وأعرب عن استعداده لان يصبح ضامنا للمركز غير النووي لهذه المنطقة بتوقيعه على البروتوكولين الثاني والثالث لاتفاقية راراتونغا .

٢٢ - ويبذل الاتحاد السوفياتي جهودا نشطة لتسريع بتطبيق اعلان منظمة الامم المتحدة اعتبار المحيط الهندي منطقة سلم ، وتحقيقا لهذه الغاية فهو يعمل على عقد مؤتمر دولي بأسرع ما يمكن . وقد تقدم اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية كما هو معلوم بعدد من الاقتراحات بشأن اجراء تخفيض ملموس في النشاط العسكري - البحري في المحيط الهندي ، ووضع ضمانات متينة لامن الدول الساحلية والخليجية وكذلك المواصلات الجوية والبحرية في هذه المنطقة .

٢٣ - وإن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بعد توقيعها وتطبيقه على الملحق الإضافي لاتفاقية تلاتيلولكو يؤيد بشدة تعزيز المركز غير النووي لأمريكا اللاتينية .

٢٤ - وقد أيد الاتحاد السوفياتي قرار الدورة الحادية والاربعين للجمعية العامة بشأن اعلان جنوب المحيط الاطلسي منطقة سلم وتعاون ، الذي اتخذ بناء على مبادرة من البرازيل .

٢٥ - ان الاتحاد السوفياتي اذ يشير الى أهمية تدابير نزع السلاح على الصعيد الاقليمي ، يرى أن التوصل الى اتفاقات مقبولة لجميع الاطراف ، وتنفيذ تدابير محددة في هذا المجال يساعدان على اقامة نظام شامل للسلم والامن الدوليين يلبي مصالح جميع الدول والشعوب .

### بلجيكا

(باسم الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي)

[الاصل : بالفرنسية]

[٢٨ أيار/مايو ١٩٨٧]

١ - أكدت الدول الاثنتا عشرة أنه منذ أن أدرجت الجمعية العامة في جدول أعمالها نزع السلاح الاقليمي صار هذا المفهوم موضوعا لعدد متزايد من المبادرات السياسية . وبدأ ينمو ادراك جديد متميز ، اذ أخذ يتزايد عدد البلدان التي تدرك الأهمية التي يمكن أن يكتسبها نهج اقليمي للامن والاستقرار . ويشكل هذا تطورا ايجابيا يستحق التشجيع من كل البلدان .

٢ - وفي كل دورة من دورات الجمعية العامة كانت الدول الاثنتا عشرة تبدي اهتمامها بنزع السلاح الاقليمي وتأييدها له ولتنفيذه في مختلف مناطق العالم الجغرافية .

٣ - وخلال الدورة الحادية والاربعين ، صوت الشركاء الاوروبيون لصالح جميع القرارات المتعلقة بنزع السلاح الاقليمي وهي : القرار ٥٩/٤١ هاء بشأن تدابير بناء الثقة والامن ونزع السلاح التقليدي والقرار ٥٩/٤١ ميم بشأن نزع السلاح التقليدي على النطاق الاقليمي والقراران ٥٩/٤١ جيم و ٥٩/٤١ زاي بشأن نزع السلاح التقليدي .

٤ - وفي هذا العام ، أدرجت هيئة نزع السلاح في جدول أعمالها مسألة نزع السلاح التقليدي التي سيحتل النهج الاقليمي بالتأكيد مكانة هامة فيها .

٥ - ولا يتعارض النهج الاقليمي لنزع السلاح على الاطلاق مع مبدأ عالمية الامم المتحدة . بل يمكن للنهج الاقليمي لنزع السلاح أن يتيح ايجاد حلول تدريجية ومحددة لمشاكل نزع السلاح تتوافق مع تنوع الحالات . وللمنظمات الاقليمية دور يمكن ان تطلع به في تعاون وثيق مع الهيئات المتخصصة التابعة للامم المتحدة .

٦ - وترى الدول الاثنتا عشرة أن نجاح النهج الاقليمي يستلزم احترام بعض القواعد الاساسية منها على وجه الخصوص :

(أ) توافق الاراء فيما بين الدول المعنية ؛

(ب) احترام الروابط المتبادلة بين المنطقة المعنية وبقيّة العالم ؛

(ج) احترام حق كل دولة في تحديد الشروط المناسبة لامنّها وكفالة تحقيق هذه الشروط وفقاً لميثاق الامم المتحدة ؛

(د) الرغبة في ادخال الجهود الاقليمية ضمن اطار التدابير الجارية داخل الامم المتحدة والتي لها طابع عالمي .

٧ - وإلى جانب مداولات الجمعية العامة ، تبذل جهود متضافرة من اجل تحقيق الاهداف المحددة في مختلف القرارات . وفي جميع انحاء العالم تعمل بلدان ، تجمع بينها ، الى جانب انتمائها الى منطقة معينة ، مجموعة من الخصائص المشتركة ، على وضع مجموعة من التدابير التي تملح اساساً لمزيد من التعاون في مجال نزع السلاح والامن .

٨ - وتحقيقاً لهذه الغاية ، تسعى البلدان المعنية اولا الى تهيئة الظروف اللازمة لكي يسود مناخ من الثقة الدائمة . ومن المتوقع ان يساهم هذا المناخ مساهمة كبيرة في تحقيق الاستقرار السياسي والعسكري في مناطق كثيرة من العالم .

٩ - وفي أوروبا ، اختارت الدول الاثنتا عشرة اتباع نهج شامل وتدرجي يتمثل في اتخاذ تدابير لبناء الثقة والامن ، باعتبار ذلك مرحلة أولى ضمن جهود تهدف الى تعزيز الثقة والامن وإلى تحقيق نزع السلاح في أوروبا . وفتح المؤتمر المعني بتدابير بناء الثقة والامن ونزع السلاح في أوروبا الذي يشكل جزءاً لا يتجزأ من عملية مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، التوصل في استكهولم الى اعتماد مجموعة من

التدابير الواقعية الرامية الى بناء مزيد من الثقة والشفافية في الميدان العسكري في أوروبا . وهذا الاتفاق يبرز ويوسع بصورة كبيرة أحكام ومجال تطبيق الجزء المتعلق بتدابير الثقة في وثيقة هلسنكي الختامية لعام ١٩٧٥ . وتعتزم الدول الاثنتا عشرة مواصلة السير في الطريق المرسوم والدليل على ذلك هو حضورها ومشاركتها في أعمال اجتماع فيينا المنعقد حاليا .

١٠ - وتدرك الدول الاثنتا عشرة ان الحلول النهائية لمشاكل الامن ونزع السلاح تعتمد الى حد كبير على الوضع في المنطقة المعنية . ويتطلب الوضع الخاص الذي تتميز به المنطقة المعنية حلا يتلاءم مع ذلك الوضع من غير أن يكون بالضرورة قابلا للتطبيق في مناطق اخرى . والنهج الواقعي تجاه مسائل الامن ونزع السلاح في المنطقة المعنية هو النهج الوحيد الذي يمكن أن يضمن تحقيق نتائج عملية ودائمة .

١١ - وتتابع الدول الاثنتا عشرة باهتمام التطورات في مجال نزع السلاح الاقليمي في بقية أنحاء العالم ، كما ترغب في تشجيع ودعم البلدان أو مجموعات البلدان التي تود تطبيق مفهوم نزع السلاح الاقليمي على الوضع في المنطقة التي تنتهي اليها .

١٢ - وهذه هي الروح التي كانت دائما تحدد الدول الاثنتا عشرة الى الاهتمام اهتماما كبيرا بالجهود التي تبذل في مجال نزع السلاح والامن على الصعيد الاقليمي في امريكا الوسطى . ويتألف نظام أمن البلدان الامريكية من مجموعة من الاحكام تشكل نقطة انطلاق جيدة لتدابير نزع السلاح في قارة امريكا اللاتينية . وترحب الدول الاثنتا عشرة بانشاء مركز اقليمي لنزع السلاح في ليما .

١٣ - وفي افريقيا تستمر جهود نزع السلاح على الصعيد الاقليمي بفضل الدعم النشط الذي تقدمه مختلف المنظمات الاقليمية مثل منظمة الوحدة الافريقية . ويوجد في لومبي عاصمة توغو الآن مقر المركز الاقليمي لنزع السلاح في افريقيا .

١٤ - وهناك حاليا مشاريع اخرى قيد الدراسة في مناطق مختلفة من العالم ، وخاصة في الشرق الاوسط وآسيا والمحيط الهندي . فضلا عن ذلك ، اقيمت مناطق منزوعة السلاح بناء على مبادرة من بعض بلدان امريكا اللاتينية (معاهدة ثلاثيلوكو) وجنوب المحيط الهادئ (معاهدة راروتونغا) .



١٥ - وفي هذا الصدد تشير الدول الاثنتا عشرة الى أنه سيكون من الضروري ، خلال عملية اقامة مناطق خالية من الاسلحة النووية ، التي يجب أن تشرك فيها دول المنطقة ، أن تؤخذ في الاعتبار الخصائص المميزة لكل منطقة وأن تحترم المبادئ والحريات التي ينص عليها القانون الدولي العام .

١٦ - وهذه القائمة ليست بأي حال قائمة جامعة مانعة ، كما أن الامثلة ليست قاصرة على الحالات ذات النطاق القاري فحسب . وهناك بالتأكيد أمثلة لحالات على المستوى دون الاقليمي . وستكون الدراسة التي تجريها حاليا الهيئات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة مصدرا أساسيا للمعلومات والبيانات اللازمة لوضع "تقرير عن الحالة" فيما يتعلق بتطبيق مفهوم نزع السلاح الاقليمي في جميع أنحاء العالم .

١٧ - ومن الواضح أيضا للدول الاثنتا عشرة أن على الأمم المتحدة الاضطلاع بدور هام في تطبيق هذا المفهوم . وهي تأمل في أن تتسع أكثر المناقشة المتعمقة لنزع السلاح الاقليمي في اطار الأمم المتحدة حتى تشري الرصيد الحالي من الافكار والمقترحات .

### بلغاريا

[الاصل : بالرومية]

[١٣ أيار/مايو ١٩٨٧]

١ - تعلق حكومة جمهورية بلغاريا الشعبية أهمية كبيرة على جميع الخطوات العملية الملموسة الرامية الى درء الخطر النووي ، وكبح سباق التسلح ، وتحقيق نزع السلاح ، ولاسيما نزع السلاح النووي . ويتعين على البشرية أن تجد الحل الصحيح للمعضلة التي تواجهها وهي هل يتحقق نزع السلاح والتعاون الدولي الشامل لمالحي الشعوب كافة ، أم تقع كارثة نووية شاملة ؟

٢ - وبالإضافة الى الجهود الرامية لتحقيق نزع السلاح على الصعيد العالمي ، تقيم جمهورية بلغاريا الشعبية تقييما عاليا التدابير الرامية الى تحقيق نزع السلاح على الصعيد الاقليمي . فهذه التدابير يمكنها القيام بدور لا بديل عنه في بناء الثقة وتوسيع نطاق التعاون في المنطقة المعيّنة ، وفي تفادي نشوب نزاعات ، بما في ذلك النزاعات العالمية . وتؤيد جمهورية بلغاريا الشعبية الاستنتاج الذي خلصت اليه الدراسة التي أجرتها الأمم المتحدة لجميع جوانب نزع السلاح على الصعيد الاقليمي

(A/35/416) ، ومؤداه أن مفهوم نزع السلاح على الصعيد الاقليمي ، رغم أنه لا يمكن بأي حال أن يصبح بديلا لنزع السلاح العام الكامل ، من الممكن أن يكون تكملة فعالة للتدابير العالمية وعنصرا هاما من عناصر النهج التدريجي تجاه مشاكل نزع السلاح الشامل .

٢ - وبما أن جمهورية بلغاريا الشعبية هي احدى الدول الاوروبية ودول شبه جزيرة البلقان ، فهي تعلق أهمية خاصة على جميع المبادرات الرامية الى تعزيز الثقة ونزع السلاح في قارة أوروبا وفي شبه جزيرة البلقان . كما أن مستوى المواجهة العسكرية النووية والتقليدية في أوروبا ، الذي لم يسبق له مثيل ، وما يستتبعه من تهديد بوقوع كارثة عالمية ، يفرضان على حكومات وشعوب هذه المنطقة بذل كل الجهود الممكنة من أجل تخفيف حدة التوتر وتهيئة مناخ الانفراج .

٤ - وتؤيد جمهورية بلغاريا الشعبية تأييدا تاما ، المبادرات الرامية الى انشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية والكيميائية في أوروبا ، وتشيد بما أعرب عنه الاتحاد السوفياتي من استعداد لمنح تلك المناطق الضمانات المناسبة . ويحق لشعوب أوروبا أن تنتظر من حكومة الولايات المتحدة أن تتبع نهجا بنّاءا مماثلا . فجمهورية بلغاريا الشعبية ، على سبيل المثال ، تنظر الى الوقف الطوعي الذي فرضه الاتحاد السوفياتي على جميع التفجيرات النووية لمدة تجاوزت عاما ونصف العام ، على أنه مظهر هام للغاية من مظاهر اثبات الارادة السياسية ، يرمي الى بناء الثقة وتهيئة المناخ الملائم لإحراز تقدم في جميع مجالات نزع السلاح . إلا أن هذه الخطوة لم تجد استجابة .

٥ - وتتبع الحكومة البلغارية بنشاط سياسة ترمي الى انشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية والكيميائية في شبه جزيرة البلقان ، كما انها على استعداد ، في أية لحظة ، لاتخاذ خطوات ملموسة لتنفيذ هذه السياسة . وتقدر الحكومة البلغارية تقديرا بالغا ، بصفة خاصة ، اعلان الصداقة وحسن الجوار والتعاون ، الذي وقّعه بلغاريا واليونان في ايلول/سبتمبر ١٩٨٦ . والذي أكدت فيه الحكومتان عزمهما على العمل على انشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في منطقة شبه جزيرة البلقان .

٦ - والى جانب المهام ذات الاولوية المتمثلة في القضاء على الخطر الذي تشكله الأسلحة النووية والكيميائية وسائر أسلحة التدمير الشامل ، ومع مراعاة ضرورة اتباع نهج متعدد الجوانب لحل مشاكل نزع السلاح ، تبذل جمهورية بلغاريا الشعبية جهودا

جادة للغاية بغية حل مشاكل نزع السلاح التقليدي . وفي هذا الصدد ، تشيد الحكومة البلغارية بنتائج مؤتمر استوكهولم المعني بتدابير بناء الثقة والامن ونزع السلاح في أوروبا ، وتعلن أنها ستبذل ما في وسعها لوضع تلك النتائج موضع التنفيذ .

٧ - وبالنظر الى الحاجة الماسة الى العمل على تحقيق نزع السلاح في قارة أوروبا ، ترى جمهورية بلغاريا الشعبية أنه ينبغي أن تنتقل الآن الدول المشتركة في لقاء فيينا الى مرحلة وضع نظام شامل لتدابير بناء الثقة والامن ونزع السلاح في أوروبا . إذ أن مشاكل الامن ونزع السلاح يتعيّن دراستها وحلها في إطار عملية هلسنكي . وفي ضوء نداء بودابست الموجه من الدول الاطراف في معاهدة وارسو ، والداعي الى تخفيض الاسلحة التقليدية في أوروبا ، فإن الحكومة البلغارية تؤيد الاقتراح الداعي الى توسيع نطاق ولاية مؤتمر استوكهولم حتى يمكن أن تناقش فيه بصورة محددة وتحل مسائل نزع السلاح .

٨ - وفي الوقت نفسه ، فإن هناك قلقا بالغا بشأن مستقبل محادثات فيينا المتعلقة بتخفيض القوات المسلحة والاسلحة التقليدية في وسط أوروبا . فمنذ ١٤ عاما وهذه المحادثات في طريق مسدود نتيجة لما تتبّعه الدول الغربية الاطراف فيها من نهج غير بناء ولعدم استعدادها للتوصل الى حل وسط تقبله جميع الاطراف . وترى الحكومة البلغارية أن نداء بودابست الموجه في ١١ حزيران/يونيه ١٩٨٥ من الدول الاطراف في معاهدة وارسو الى الدول الاعضاء في منظمة حلف شمال الاطلسي والى جميع البلدان الأوروبية ، والمشتمل على برنامج لتخفيض القوات المسلحة والاسلحة التقليدية في أوروبا ، يمكن أن يصبح معلما هاما على طريق احراز تقدم في هذا الميدان .

٩ - وترى جمهورية بلغاريا الشعبية أن الجهود المبذولة في ميدان نزع السلاح على الصعيد الاقليمي ، رغم عدم امكان الاستعاضة بها عن الجهود المبذولة على الصعيد العالمي ، يمكن أن تسهل الى حد كبير تنفيذ التدابير العالمية لنزع السلاح . فالتدابير الاقليمية والعالمية لنزع السلاح يكمل كل منها الآخر ويساعد على انجازه ، كما أنها تؤدي الى ترسيخ روح الثقة والتفاهم بين الشعوب . ومتواصل جمهورية بلغاريا الشعبية بذل ما في وسعها لتعجيل بتنفيذ تدابير نزع السلاح على الصعيدين العالمي والاقليمي على السواء .

بولندا

[الاصل : بالانكليزية]

[٩ تموز/يوليه ١٩٨٧]

- ١- إن الاخطار الناجمة عن التوترات الدولية وتسخير أحدث منجزات العلم لخدمة سباق التسلح تجعل نزع السلاح ، الآن أكثر من أي وقت مضى ، شرطاً لبقاء الجنس البشري .
- ٢- فقد اتضح في عصرنا الحالي أن الأسلحة لا تضمن الأمن لا انفرادياً ولا جماعياً . بل العكس هو الصحيح إذ أنها لا تخدم غرضاً سوى زيادة خطر نشوب النزاع دون قصد واحتمال تعميده ، وإدخال توترات جديدة على الوضع الدولي لا يمكن التنبؤ بحدوثها مسبقاً .
- ٣- ويتطلب إدراك هذه الاخطار اتباع نهج جديدة إزاء مسألة تعزيز الأمن الدولي ، فالأمن المشترك لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق التفاهم ومراعاة مصالح جميع الأطراف . وقد تفاعلت في السنوات الأخيرة الجهود التي تبذلها الدول في سبيل وقف سباق التسلح وتخفيف حجم الترسانات العسكرية القائمة .
- ٤- ولأسباب واضحة ، هناك دور خاص للدول الكبرى في هذه الجهود . وتحيط الحكومة البولندية علماً مع الارتياح بتكثيف الحوار السوفياتي الأمريكي وتتوقع أن يؤدي هذا الحوار إلى عقد اتفاقات محددة تقوم على مبدأ كفالة الأمن المتساوي لجميع الأطراف . وسيكون لإزالة القذائف النووية المتوسطة المدى والقذائف التعموية الميدانية من أوروبا أهمية خاصة . وسيتجاوز مغزى هذه الخطوة الإطار الاقليمي ، بل ويمكن أن يشكل نقطة انطلاق جيدة للمسعى وراء المزيد من الاتفاقات في مجال تخفيض الأسلحة النووية الاستراتيجية بصورة خاصة . كما أنها ستخلق ظروفاً مؤاتية للمساعي الرامية إلى الحد من الأسلحة التقليدية أيضاً في أوروبا .
- ٥- وتتسم التدابير الاقليمية بأهمية كبيرة في سياق الجهود المبذولة لجعل العالم أكثر أمناً .
- ٦- وتوفر منظومة الأمم المتحدة ووثائقها الأساسية الاساسية والقانونية للمساعي الموجهة في هذا الاتجاه . وكانت الجمعية العامة مصيبة في تأكيدها في

القرار ١٠٠/٢٧ واو ، لحق الدول في ضمان أمنها وفي ممارسة سيادتها في اختيار التدابير الملائمة لتحقيق هذه الغاية ، بطريقة تتماشى مع أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة . وهذا يمثل تعبيراً عن مبدأ المسؤولية المشتركة التي تتحملها الدول مجتمعة عن القضاء على الاخطار المترتبة على سباق التسلح والتي تتهدد السلامة الوطنية لهذه الدول كما تتهدد الأمن الدولي .

٧- ويحق لجميع الدول بغض النظر عن حجمها ، أن تساهم مساهمتها الخاصة في حوار نزع السلاح ، وفي البحث عن حلول لمشاكل نزع السلاح والأمن المحددة في مناطقها . وهكذا تكون قد كسبت أداة للدفاع عن النفس ضد العواقب الوخيمة الناجمة عن سباق التسلح العالمي خاصة في المجال النووي ، وضد الاخطار التي تشكلها سيامات لا يكون لها سوى تأثير محدود عليها .

٨- ونهوضاً بهذه المسؤولية المشتركة ، بدأت دول عديدة تنفذ بالفعل اتفاقات ترمي إلى كبح سباق التسلح سواء في الإطار الاقليمي أو في مناطق ذات أهمية دولية عامة . وفي عام ١٩٥٩ تم التوقيع على معاهدة انتشاركتيكا ، كما تم التوقيع في عام ١٩٦٧ على معاهدة ثلاثيلولكو لحظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ، وفي عام ١٩٨٥ على معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ .

٩- وتؤيد الحكومة البولندية الجهود الرامية إلى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية . وظهر هذا التأييد في عدد من بياناتها التي أدلت بها في الأمم المتحدة والواردة في الوثائق المشتركة الصادرة من الدول الأطراف في معاهدة وارسو في السنوات من ١٩٨٥ إلى ١٩٨٧ ، وخاصة في إعلان خاص بشأن هذا الموضوع صدر في حزيران/يونيه ١٩٨٦ . وهي ترى أن تدابير نزع السلاح على الصعيد الاقليمي تشجع البحث عن حلول ذات طابع عام تكون أكثر جذرية ويكون لها في نفس الوقت ، نتائج مباشرة ومفيدة في مجال تعزيز الأمن الدولي .

١٠- وطوال فترة ما بعد الحرب ظلت الحكومة البولندية تعلق أهمية خاصة على الحلول القائمة على نزع السلاح في أوروبا ، وكما ظلت تحذر من العواقب الوخيمة المترتبة على توسيع نطاق سباق التسلح ليشمل أوروبا ، وتقترح خطوات محددة لمنع ذلك . ففي ٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٥٧ ، أي قبل ثلاثين عاماً ، قدم وزير خارجية بولندا ، آدم رباكي ، اقتراحاً إلى الجمعية العامة بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط أوروبا .

١١- ومع أن هذا الاقتراح لم يعتمد ، فقد كان للمناقشات التي دارت بشأنه أهمية كبيرة في تحديد نموذج المنطقة الخالية من الأسلحة النووية بوصفه أحد تدابير نزع السلاح الجزئية ، وفي بدء البحوث المتعلقة بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مختلف أجزاء الكرة الأرضية .

١٢- ورغم ما حققته مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا التي بدأت بتوقيع وثيقة هلسنكي الختامية ، لم تشهد الحالة العسكرية في أوروبا أية تحسينات جذرية . إذ أن تحسين الأسلحة النووية ووسائل إطلاقها وما تفترضه المبادئ العسكرية لمنظمة حلف شمال الأطلسي من إمكانية البدء باستعمال الأسلحة النووية ، جميعها أمور تجعل نشوب حرب نووية في أوروبا أكثر احتمالا . كما أن امتداد سباق التسلح التكنولوجي إلى مجال الأسلحة التقليدية يزيد أيضا من العواقب الوخيمة المترتبة على النزاع المحتمل نشوبه .

١٣- وهذا يوضح الحاجة الملحة إلى تخفيض حدة المواجهة العسكرية إلى مستوى الدفاع الكافي ، عن طريق القضاء على أشد الأسلحة تدميرا ، وبالتالي إلى تخفيض خطر وقوع هجوم مباغت واندلاع نزاع مسلح .

١٤- وفي نداء بودابست الموجه في حزيران/يونيه ١٩٨٦ ، وكذلك في البلاغ الصادر عن اجتماع اللجنة السياسية الاستشارية التابعة للدول الأطراف في معاهدة وارسو المعقود في أيار/مايو ١٩٨٧ ، تقدمت بولندا وبقية الدول الأطراف في معاهدة وارسو بمقترحات محددة رامية إلى إجراء تخفيض جذري في حجم القوات المسلحة والأسلحة التقليدية ، فضلا عن الأسلحة النووية التعبوية في أوروبا من المحيط الأطلسي إلى جبال الأورال .

١٥- وعملا بما جرت عليه سياسة بولندا المتمثلة في السعي وراء الاستقرار السلمي ونزع السلاح في أوروبا ، قدم رئيس مجلس الدولة في بولندا ، فوجيل ياروزيلسكي ، في ٨ أيار/مايو ١٩٨٧ ، خطة لتخفيض حجم الأسلحة وزيادة الشقة في وسط أوروبا . والهدف من هذه الخطة هو درء خطر نشوب نزاع مسلح في أوروبا عن طريق الحيلولة دون حدوث هجوم مفاجئ . ويمكن أن يسفر تنفيذ الخطة عن ضمان الاستقرار العسكري عند مستوى منخفض نسبيا ، مع ضمان قدر متساو من الأمن للجميع ، والمساهمة في زيادة سرعة عملية نزع السلاح على الصعيد الإقليمي في أوروبا . وسيكون النطاق الإقليمي للمنطقة المتوخاة في هذه الخطة كالآتي : بولندا وتشيكوسلوفاكيا والجمهورية الديمقراطية الألمانية وهنغاريا من جانب معاهدة وارسو ، وجمهورية ألمانيا الاتحادية وبلجيكا والدانمرك ولكسمبرغ وهولندا من جانب منظمة حلف شمال الأطلسي ، مع احتمال توسيع هذا النطاق ليشمل القارة كلها من المحيط الأطلسي إلى جبال الأورال .

١٦- وتتوخى الخطة :

- (أ) سحب وتخفيض ما يتفق عليه الطرفان من الأسلحة النووية الميدانية والتعبوية بصورة تدريجية ، وإدخال جميع أنواع الأسلحة النووية في نطاق المفاوضات الدولية ؛
- (ب) سحب وتخفيض ما يتفق عليه الطرفان من أسلحة تقليدية بدءاً بالأسلحة الدقيقة التصويب وذات القوة الضاربة التي يمكن استخدامها في شن هجوم مفاجئ ؛
- (ج) تطوير المبادئ العسكرية بحيث يمكن لكل من الطرفين اعتبارها مبادئ دفاعية بحتة ؛
- (د) السعي المتواصل والمشارك لإيجاد تدابير جديدة للأمن وبناء الثقة والموافقة عليها ؛
- (هـ) التحقق النقيض من الامتثال للالتزامات .

١٧- والحكومة البولندية على استعداد للدخول في مناقشات حول الخطة المذكورة أعلاه ، وللإشتراك مع الدول الأخرى في البحث عن حلول محددة تكون مقبولة لدى الطرفين ولا تشكل تعدياً على المصالح الأمنية لأي أحد .

١٨- وأخيراً ، تود حكومة جمهورية بولندا الشعبية أن تشدد على أن تقديم هذه الخطة الرامية لتخفيض حجم الأسلحة وزيادة الثقة في وسط أوروبا تم امتثالاً للتوصيات الواردة في قرار الجمعية العامة ١٠٠/٢٧ واو ، لاسيما الفقرة الأولى من هذا القرار .

#### الجمهورية الديمقراطية الألمانية

[الامل : بالانكليزية]

[٢٢ تموز/يوليه ١٩٨٧]

١ - تؤيد الجمهورية الديمقراطية الألمانية التدابير الإقليمية الرامية إلى وقف سباق التسلح وتميز نزع السلاح ولاسيما في الميدان النووي . ويحظر هذه من المعاهدات السارية ومن بينها معاهدة أنتاركتيكا ومعاهدة ثلاثيولكو استخدام مناطق جغرافية

شاسعة في الأنشطة ذات الطابع العسكري و/أو يمنحها مركز المناطق الخالية من الأسلحة النووية . ومنح هذا المركز هو ما تنص عليه أيضا معاهدة راروتونغا . وفي أوروبا ، حيث تزيد القوة العسكرية عشرين مرة عن المتوسط العالمي للقوات المسلحة والأسلحة ، تكتسب تدابير بناء الثقة والامن التي يكمل كل منها الآخر والتي اعتمدت في مؤتمر هلسنكي وستوكهولم أهمية كبرى عند اتخاذ تدابير لنزع السلاح الاقليمي مستقبلا .

٢ - والجمهورية الديمقراطية الألمانية ، مثل الدول الاخرى الاطراف في معاهد وارسو ، تؤيد تخفيض مستويات المواجهة العسكرية في القارة الأوروبية ، وتخفيض الامكانيات العسكرية القائمة في المنطقة ، كما تؤيد تخليص أوروبا من جميع الأسلحة النووية والكيميائية . ويتضمن البلاغ الصادر عن اللجنة الاستشارية السياسية للدول الاطراف في معاهدة وارسو في دورتها المعقودة في برلين في ٢٩ أيار/مايو ١٩٨٧ ، عددا لا بأس به من المقترحات المحددة الرامية الى تحقيق هذه الغايات ، والتي تهدف الى ضمان قيام سلم دائم وتعاون قائم على حسن الجوار في أوروبا مع الاحترام الواجب للحقائق الإقليمية والسياسية القائمة في القارة .

٣ - وقد ظلت الجمهورية الديمقراطية الألمانية تتقدم بمساهماتها الرامية لتيسير التوقيع في وقت مبكر على اتفاق بشأن القضاء على جميع القذائف المتوسطة المدى والتابعة لكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والموجودة في أوروبا ، وذلك بناء على التفاهم الاساسي الذي تم التوصل اليه في ريكيافيك .

٤ - ولقد تم الاتفاق مع حكومتي الجمهورية الديمقراطية الألمانية وجمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية على انه بمجرد توقيع ذلك الاتفاق ، سيتم سحب القذائف السوفياتية التي تم وزعها هناك لمواجهة وضع قذائف الولايات المتحدة المتوسطة المدى في أوروبا الغربية . وتؤيد الجمهورية الديمقراطية الألمانية اتباع أمر ما يمكن من تدابير التحقق ، التي تشمل أراضيها أيضا .

٥ - وتحبذ الجمهورية الديمقراطية الألمانية أن يتم في وقت واحد القضاء على القذائف الاقصر مدى التابعة لكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والموجودة في أوروبا ، واجراء مفاوضات بشأن القذائف الداخلة في إطار تلك الفئة التي تم وزعها في الاجزاء الشرقية من الاتحاد السوفياتي وفي أراضي الولايات المتحدة . وتؤيد الجمهورية الديمقراطية الألمانية التوصل الى حل لمسألة القوات النووية التعبوية في أوروبا ، بما فيها القذائف التعبوية ، من خلال مفاوضات متعددة الاطراف ، وفقا لخطوط المبادرة التي اقترحتها الدول الاطراف في معاهدة وارسو في بودابست في ١١ حزيران/يونيه ١٩٨٦ .



٦ - وتفتح هذه المقترحات في مجموعها إمكانيات حقيقية لإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في أوروبا ، وهي القارة التي لا يزال يتركز فيها أكبر قدر من هذه الأسلحة .

٧ - وسوف تساعد إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية في أوروبا على زيادة أمن البلدان المشتركة في هذه المناطق . وفي الواقع فإن استتباب الأمن في أوروبا وفي العالم عامة من شأنه أن يساعد في تدعيم الاستقرار والثقة المتبادلة ، وفي إحياء الوفاق من جديد ، وتخفيف القوات والأسلحة وتدعيم نظام عدم انتشار الأسلحة النووية وتعزيز استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية . ووفقا لهذا ، دعت الدول الأطراف في معاهدة وارسو ، في ٨ نيسان/أبريل ١٩٨٦ ، البلدان الأوروبية والولايات المتحدة وكندا إلى المشاركة في بذل جهود دؤوبة لتنفيذ المقترحات المتعلقة بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في أوروبا . وأعربت هذه الدول عن استعدادها للمشاركة في تبادل آراء محدد ومتعمق فيما بين مختلف الدول المهتمة بالامر بهدف تعزيز اتخاذ خطوات عملية لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في شمال أوروبا وفي شبه جزيرة البلقان . وعلاوة على ذلك ، أيدت بدء إجراء مفاوضات بين الدول المعنية بشأن مسألة إنشاء ممر خال من الأسلحة النووية الميدانية في وسط أوروبا .

٨ - وبظهور اقتراح الاتحاد السوفياتي المتعلق بالتوصل إلى اتفاق منفصل بشأن إزالة القذائف المتوسطة المدى الموجودة في أوروبا والتابعة لكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، اكتسبت جهود الجمهورية الديمقراطية الألمانية وجمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية الرامية إلى إنشاء ممر خال من الأسلحة النووية في وسط أوروبا أهمية خاصة . فمنذ وقت مبكر يرجع إلى سنة ١٩٨٣ ، والجمهورية الديمقراطية الألمانية تؤيد المبادرة السويدية المتمثلة في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية التعبوية ، يبلغ اتساعها ١٥٠ كيلو مترا على كل جانب من جانبي الخط الفاصل بين بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي ومعاهدة وارسو . وقد أعلنت الجمهورية الديمقراطية الألمانية عن استعدادها لتوسيع هذه المنطقة لتشمل أراضيها كلها بشرط أن يطبق مبدأ المساواة والأمن المتكافئ .

٩ - ونتيجة لذلك قام فريقا عمل من حزب الوحدة الاشتراكي الألماني من الجمهورية الديمقراطية الألمانية ومن الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني من جمهورية ألمانيا الاتحادية بوضع مبادئ لإنشاء ممر خال من الأسلحة النووية في وسط أوروبا ، وأعلننا هذه المبادئ في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦ . وتتضمن هذه المبادئ اعتبارات تتعلق بمنطقة

الممر ، وتعريف الأسلحة النووية وتتعلق بالالتزامات المترتبة على المعاهدة وبالتحقق . وتمثل هذه المبادئ عملاً تحضيرياً مفيداً يمكن أن تستند إليه المفاوضات بين حكومات الجمهورية الديمقراطية الألمانية وجمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية وجمهورية ألمانيا الاتحادية . وينص بلاغ برلين الصادر عن الدول الأطراف في معاهدة وارسو في هذا الشأن على ما يلي : "وفيما يتعلق بالمقترحات التي تقدمت بها الجمهورية الديمقراطية الألمانية وتشيكوسلوفاكيا لإنشاء ممر خال من الأسلحة النووية على طول الخط الفاصل بين بلدان معاهدة وارسو ومنظمة حلف شمال الأطلسي يكون عرضه ٣٠٠ كيلو متر (١٥٠ كيلو متراً على كل جانب) ، فهي تنص على سحب جميع الأسلحة النووية على أساس متبادل ، أي الذخائر النووية ، بما في ذلك الألغام النووية ، والقذائف القصيرة المدى والقذائف التعبوية ، والمدفعية النووية ، والطائرات الهجومية التعبوية ذات التسليح النووية ، ونظم القذائف سطح - جو ذات القدرة النووية" .

١٠ - وفي ٣ نيسان/أبريل ١٩٨٧ ، اقترحت الجمهورية الديمقراطية الألمانية على جمهورية ألمانيا الاتحادية البدء في إجراء مفاوضات بشأن إقامة ممر خال من الأسلحة النووية في وسط أوروبا . وترى الجمهورية الديمقراطية الألمانية أن هذا الممر سيكون من شأنه تيسير إزالة جميع الأسلحة النووية الموجودة في أوروبا ، وإيجاد بيئة سياسية وعسكرية مؤاتية لإجراء مفاوضات بشأن نزع السلاح التقليدي في القارة . وترحب الجمهورية الديمقراطية الألمانية بالاستعداد الذي أبداه الاتحاد السوفياتي لسحب أسلحته النووية من هذا الممر وضمان واحترام مركزه بوصفه ممرًا خالياً من الأسلحة النووية .

١١ - وتؤيد أيضاً الجمهورية الديمقراطية الألمانية إقامة منطقة خالية من الأسلحة الكيميائية في أوروبا . وفي ١٩ حزيران/يونيه ١٩٨٥ ، طرح فريق عامل يضم ممثلين عن حزب الوحدة الاشتراكي الألماني والحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني ، على الملأ "مخططاً لاتفاق بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة الكيميائية في أوروبا" يتضمن تحديداً جغرافياً للمنطقة والالتزامات المترتبة على المعاهدة والاحكام المتعلقة بالتحقق وما إلى ذلك .

١٢ - وفي ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ ، اقترح أريك هونيكر الأمين العام للجنة المركزية لحزب الوحدة الاشتراكي الألماني ورئيس مجلس الدولة على هلموت كول المستشار الاتحادي لجمهورية ألمانيا الاتحادية إجراء مفاوضات مشتركة تضم أيضاً حكومة جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية وتتناول إنشاء منطقة خالية من الأسلحة الكيميائية تتكون

في البداية من أراضي هذه الدول الثلاث . ومنذ عام ١٩٨٦ ظلت وفود جمهورية ألمانيا الاتحادية وتشيكوسلوفاكيا والجمهورية الديمقراطية الألمانية تجري مشاورات لمناقشة حظر الأسلحة الكيميائية على هامش مؤتمر جنيف لنزع السلاح ، الذي يعتبر إنشاء منطقة خالية من الأسلحة الكيميائية في أوروبا نقطة من النقاط الخاضعة للمناقشة فيه .

١٣ - وقد قدمت الجمهورية الديمقراطية الألمانية وتشيكوسلوفاكيا ، في ٢١ أيار/مايو ١٩٨٦ ، الى جمهورية ألمانيا الاتحادية "مبادئ وخطوط عريضة للمفاوضات في المستقبل" ، أرسلت أيضا في ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٦ ، للعلم الى بلجيكا والدانمرك ولكسمبرغ والنرويج فضلا عن جمهورية بولندا الشعبية وجمهورية هنغاريا الشعبية . ولكن مع الأسف ، لم يبدأ حتى الآن اتخاذ تدابير عملية لإنشاء المنطقة .

١٤ - والجمهورية الديمقراطية الألمانية مقتنعة بأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة الكيميائية في أوروبا الوسطى من شأنه أن يسهل التوصل الى حظر هذه الأسلحة على المعيد العالمي وتنفيذ ذلك الحظر .

١٥ - وتعتبر الجمهورية الديمقراطية الألمانية الوثيقة التي اعتمدها مؤتمر استكهولم المعني بتدابير بناء الثقة والامن ونزع السلاح في أوروبا في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ مساهمة كبيرة في عملية تعزيز الامن وتنمية التعاون في القارة الأوروبية ، مما يخدم السلم والامن الدولي في العالم بأسره .

١٦ - وان الجمهورية الديمقراطية الألمانية تفي بكل ضمير بالتزاماتها بموجب هذه الوثيقة ، وهذا واقع تؤكد في جملة أمور الدعوات المقدمة الى مراقبين من جميع الدول المشتركة الاخرى لحضور مناورتي الجيش اللتين أجريتا على أراضي الجمهورية الديمقراطية الألمانية والتسهيلات المقدمة لمراقبة الانشطة العسكرية .

١٧ - وفي اجتماع متابعة مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا الذي عقد في فيينا ، حثت الجمهورية الديمقراطية الألمانية على المضي في المفاوضات المتعلقة بتدابير بناء الثقة والامن وكذلك على بدء محادثات بشأن نزع السلاح التقليدي .

١٨ - وقد أيدت الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، الى جانب الدول الاخرى الاطراف في معاهدة وارسو ، نداء بودابست المؤرخ في ١١ حزيران/يونيه ١٩٨٦ والذي يقترح على البلدان الاعضاء في منظمة حلف شمال الاطلسي وفي الواقع على جميع البلدان الأوروبية

إجراء تخفيض كبير في القوات المسلحة والأسلحة في أوروبا من المحيط الأطلسي إلى جبال الأورال . وينص مقترحها على إجراء تخفيض يبلغ قرابة ٢٥ في المائة في المستويات الحالية للقوات البرية والطائرات التعبوية لكل من الحلفين في أوروبا قبل بداية التسعينات ، بحيث يخف عدد القوات المسلحة المتقابلة في أوروبا بأكثر من مليون جندي . ويتم حل التشكيلات والوحدات والوحدات الفرعية التي يشملها التخفيض مع أسلحتها العضوية ومعدات القتالية ، ويتم تسريح جنودها ، ويتم التخلص من الأسلحة والمعدات التقنية الواجب تخفيضها أو تخزين على الأراضي الوطنية ، في حين تحول بعض أنواع المعدات العسكرية للاستخدام في الأغراض السلمية . ويتعين تدمير الأسلحة النووية التعبوية العضوية للتشكيلات والوحدات التي يشملها التخفيض . وتتعهد جميع الأطراف في اتفاق بشأن تخفيض من ذلك القبيل بعدم رفع مستويات قواتها البرية وطائراتها التعبوية خارج المنطقة التي يشملها التخفيض .

١٩ - ويتعين في نفس الوقت الذي يجري فيه تنفيذ التخفيضات المقترحة ، العمل على اتخاذ تدابير جديدة بحيث يمكن تحقيق تخفيضات أكبر في القوات المسلحة والأسلحة والنفقات العسكرية بحلول عام ٢٠٠٠ .

٢٠ - وقد وجهت الجمهورية الديمقراطية الألمانية في ٩ نيسان/أبريل ١٩٨٦ بالاشتراك مع الدول الأخرى الأطراف في معاهدة وارسو ، نداء إلى الدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي تقترح فيه عدم زيادة النفقات العسكرية للدول الأعضاء في معاهدة وارسو ومنظمة حلف شمال الأطلسي لفترة سنة أو سنتين . وإن مفهوم ذلك الوقف الاختياري يأخذ في الاعتبار الحاجة إلى مناقشة المشاكل المتعلقة بنزع السلاح بصورة متماكة بحيث تصبح القضاء على الأسلحة النووية ووسائل التدمير الجماعي الأخرى تخفيضات في القوات المسلحة والأسلحة التقليدية ، مع تخفيضات مقابلة في الإنفاق على الأسلحة . والوقف الاختياري من شأنه أن يسهل بدء المفاوضات المتعلقة بتخفيض القوات المسلحة والأسلحة التقليدية في أوروبا ، وأن يخلق نقطة انطلاق مواتية لإجراء تخفيضات فعلية في الإنفاق على الأسلحة ، وأن يساعد في بناء الثقة وتعزيز الحالة السياسية والاقتصادية في العالم بأسره .

٢١ - وتدعو الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، إلى جانب الدول الأخرى الأطراف في معاهدة وارسو ، إلى عقد اجتماع لوزراء خارجية الدول المشتركة في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا لاتخاذ قرار بشأن بدء مفاوضات شاملة تتعلق بإجراء تخفيضات كبيرة في القوات المسلحة والأسلحة التقليدية وكذلك في الأسلحة النووية التعبوية في

اوروبا تكون مصحوبة بتخفيضات مقابلة في النفقات العسكرية . وإن أفضل محفل للتفاوض بشأن هذه المسائل هو المرحلة الثانية للمؤتمر المعني بتدابير بناء الثقة والامن ونزع السلاح في اوروبا . وفي نفس الوقت فإن هناك خيارات أخرى تبدو ممكنة لمناقشة قضايا نزع السلاح ، وبخاصة داخل عملية مؤتمر الامن والتعاون في اوروبا ، بما في ذلك عقد محفل خاص .

٢٢ - وفي هذا الصدد ، تولي الجمهورية الديمقراطية الالمانية اهتماما كبيرا للمشاورات غير الرسمية الجارية حاليا في فيينا بين ممثلي البلدان الاعضاء في منظمة حلف شمال الاطلسي ومعاهدة وارسو ، والتي من شأنها أن تساهم في إعداد ولاية للمفاوضات المقبلة .

٢٣ - وقد اقترحت الجمهورية الديمقراطية الالمانية في ٢٩ أيار/مايو ١٩٨٧ ، إلى جانب الدول الاخرى الاعضاء في معاهدة وارسو ، على الدول الاعضاء في منظمة حلف شمال الاطلسي عقد مشاورات بغية مقارنة العقيدتين العسكريتين للحلفين ، مع التشديد على تحليل طبيعتهما والمشاركة في مناقشة أنماط تطورها في المستقبل حتى يتسنى تخفيض درجة الشك وعدم الثقة المتبادلين اللذين تراكما على مر السنين ، ولكي يتولد لدى كل طرف تصور أفضل لنوايا الطرف الآخر ولضمان أن تستند المفاهيم والعقائد العسكرية لكلتا الكتلتين العسكريتين وأعضاء كل منهما إلى مبادئ دفاعية .

٢٤ - ومن المواضيع الاخرى الممكن التشاور بشأنها ما يظهر في بعض فئات الأسلحة والقوات المسلحة من اختلالات في التوازن وعدم تماثل في المستويات ، فضلا عن التماس الوسائل الكفيلة بتقويم الاختلالات وإزالة عدم التماثل من خلال قيام الجانب المتفوق بإجراء تخفيض ، على أن يكون مفهوما أن هذه التخفيضات تؤدي إلى مستويات متناقضة دوما . ويمكن بدء المشاورات قبل نهاية عام ١٩٨٧ .

٢٥ - وفي دورة برلين للجنة الاستشارية السياسية للدول الاطراف في معاهدة وارسو أكدت هذه الدول من جديد جميع المقترحات والمبادرات المذكورة أعلاه الرامية إلى نزع السلاح الاقليمي في اوروبا وفي أنحاء أخرى من العالم . وأعربت أيضا عن تأييدها لإنشاء مناطق يخفف فيها تركيز الأسلحة وتزداد فيها الثقة المتبادلة ، ولإدخال تدابير لبناء الثقة المتبادلة في المجالات العسكرية في اوروبا ، وللتفاوض حول اتفاقات بشأن تدابير مماثلة في مناطق أخرى من العالم ، بما في ذلك البحار والمحيطات .

- ٣٦ - وتؤيد الجمهورية الديمقراطية الألمانية إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وأفريقيا وشبه جزيرة كوريا ، فضلا عن إنشاء مناطق سلم في المحيط الهندي وفي جنوب شرقي آسيا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط وجنوب المحيط الأطلسي ومنطقة البحر الكاريبي . وهي تعتبر الجهود المبذولة لبلوغ هذه الأهداف مساهمة في تعزيز أمن شعوب ودول المناطق المعنية وفي تقليل خطر الحرب ، وكذلك في نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية .
- ٣٧ - وترى الجمهورية الديمقراطية الألمانية أن نزع السلاح على الصعيد الإقليمي ، الرامي إلى إجراء تخفيض يمكن التحقق منه بشكل تام في مستويات إمكانات الدول من الأسلحة إلى قدر كاف معقول ، من شأنه أن يشجع على نحو كبير إقامة نظام شامل للسلم والأمن الدوليين ، وهو نظام من المقرر مواصلة مناقشته ، وفقا للقرار ٩٣/٤١ ، في الدورة الثانية والأربعين للجمعية العامة .

#### المكسيك

[الاصل : بالاسبانية]

[١٩ حزيران/يونيه ١٩٨٧]

- ١ - ترى المكسيك أن التدابير الإقليمية لنزع السلاح تشكل مساهمة هامة من أجل بلوغ هدف تحقيق نزع السلاح العام والكامل تحت رقابة دولية فعالة . وتعتبر أيضا أن نزع السلاح الإقليمي من شأنه أن يقلل من آثار سباق التسلح العالمي في المنطقة التي يطبق فيها ، كما أنه يساهم في تعزيز الأمن الإقليمي والدولي .
- ٢ - وفي هذا السياق ، تعلق المكسيك أهمية خاصة على إبرام اتفاقات تشجع الانسحاب ونزع السلاح الإقليمي في أمريكا الوسطى ، وتلاحظ ببالغ القلق ظهور حالات نزاع عسكري تعرقل إحلال السلم والتقدم في هذه المنطقة .
- ٣ - ومن ثم فإن المكسيك ، من خلال عملها في مجموعة كونسادورا ، لم تدخر جهدا في العمل من أجل تعزيز السلم ونزع السلاح الإقليمي ، كما كانت تؤكد في الوقت ذاته على أهمية القيام ، على وجه الاستعجال ، بتوجيه الموارد المخصصة للأنشطة العسكرية نحو التنمية الاجتماعية والاقتصادية لشعوب المنطقة .
- ٤ - ولهذه الغاية ، قامت حكومة المكسيك بالاشتراك مع حكومات بنما وفنزويلا وكولومبيا بإعداد وثيقة كونسادورا بشأن السلم والتعاون في أمريكا الوسطى ، التي

عرضت على حكومات السلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس في ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٦ من أجل التوقيع عليها .

٥ - ويتضمن الفصل الثالث من هذه الوثيقة المتعلق بمسائل الامن ، التزامات تتمثل بحظر المناورات العسكرية الدولية ، ووقف سباق التسلح ، وازالة القواعد والمنشآت العسكرية الاجنبية الاخرى ، وسحب المستشارين العسكريين الاجانب ، وحظر الاتجار بالاسلحة ، والغاء دعم القوات غير النظامية ، والامتناع عن تشجيع أعمال الارهاب أو التدمير أو التخريب أو دعمها ، واخيرا انشاء نظام اقليمي للاتصال المباشر .

٦ - ومن جهة اخرى ، وقعت المكسيك في عام ١٩٦٧ ، مع ٢٦ بلدا من بلدان امريكا اللاتينية ، معاهدة حظر الاسلحة النووية في امريكا اللاتينية . وقد جعلت معاهدة تلاتيلولكو من امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي اول منطقة كثيفة السكان خالية من خطر الاسلحة النووية . ولذلك فإن هذا المك القانوني يشكل مساهمة هامة في منع انتشار الاسلحة النووية ، وتشجيع نزع السلاح العام الكامل . وفي هذا الصدد ، تلاحظ حكومة المكسيك ببالغ القلق انه لا تزال هناك دول لم تنضم بعد بصورة كاملة إلى معاهدة تلاتيلولكو والى البروتوكول الاضافي الاول لها .

٧ - وترى المكسيك ان الذكرى السنوية العشرين لفتح باب التوقيع على معاهدة تلاتيلولكو تشكل مناسبة ممتازة لتعزيز وتحقيق التطبيق الكامل لهذا المك القانوني . وعلى وجه التحديد فإن الفقرة ٢ من منطوق قرار الجمعية العامة ١٠٠/٢٧ واو تشجع الحكومات "على النظر في إمكان وضع ترتيبات مؤسسية على الصعيد الاقليمي أو تعزيز ما هو قائم منها ...." .

٨ - وفي هذا الصدد ، ووفقا لما ورد في القرار ٢٠٨ الصادر عن المؤتمر العام التاسع لوكالة حظر الاسلحة النووية في امريكا اللاتينية المعقود في عام ١٩٨٥ ، اقترحت الحكومة المكسيكية على مجلس هذه الوكالة إنشاء فريق عامل لينظر في التدابير التي يمكن تنفيذها لتحقيق التطبيق الكامل لنظام تلاتيلولكو . وقرر مجلس وكالة حظر الاسلحة النووية في امريكا اللاتينية في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٨٦ ، انشاء الفريق العامل المذكور ، كما وافق على ان يتألف هذا الفريق من بيرو وجامايكا وفنزويلا وكوستاريكا والمكسيك ، على أن تتولى المكسيك رئاسته .

٩ - وقد دخل الفريق العامل خلال السنة الاولى من نشاطه ، في عملية مفاوضات مع بعض الدول التي لم تنضم إلى نظام تلاتيلولكو . وقد أدت هذه العملية إلى نشوء مناخ

من الثقة والارادة السياسية بين الوكالة وهذه الدول . وتأمل المكسيك في أن يساهم هذا العمل في أن يتم في نهاية المطاف تعزيز مركز منطقة أمريكا اللاتينية بوصفها منطقة مجردة من الأسلحة النووية .

١٠ - وفي هذا السياق ، ترى المكسيك أن من الهام بوجه خاص احترام منطقة جنوب الأطلسي بوصفها منطقة سلم وتعاون ، كما هو منصوص عليه في القرار ١١/٤١ الذي اتخذته الجمعية العامة في دورتها الماضية . فهذا من شأنه أن يسهم في تعزيز مركز أمريكا اللاتينية بوصفها منطقة مجردة من الأسلحة النووية إذ أن القرار المذكور يطلب ، ضمن جملة أمور ، من دول المنطقة الواقعة بين إفريقيا وأمريكا الجنوبية ، زيادة تعزيز التعاون الاقليمي من أجل السلم والامن في المنطقة بأسرها . كما يطلب إلى جميع الدول في سائر المناطق الاخرى أن تحترم منطقة جنوب الأطلسي بوصفها منطقة سلم وتعاون وخاصة من خلال تخفيض وجودها العسكري في تلك المنطقة وانهاؤه في آخر الامر ، وعدم إدخال الأسلحة النووية أو غيرها من أسلحة التدمير الشامل إلى المنطقة ، وعدم اقحام المنطقة في منافسات ومنازعات دخيلة عليها .

### هنغاريا

[الامل : بالانكليزية]

[٧ أيار/مايو ١٩٨٧]

١- تنظر حكومة هنغاريا الشعبية الى مسألة نزع السلاح على الصعيد الاقليمي باعتبارها معلما هاما على طريق نزع السلاح العام الكامل . وترى أن القارة الاوروبية التي يوجد فيها أكبر قدر من القوات العسكرية المتواجبة من أهم المناطق التي تحتاج الى مزيد من الاستقرار والامن .

٢- وتعتقد جمهورية هنغاريا الشعبية أنه ينبغي معالجة مسألة نزع السلاح اليوم أي في العصر النووي الفضائي ، باتباع نهج متعدد الجوانب ، وأنه بالإضافة إلى القضاء على الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل ، ينبغي تخفيض حجم القوات المسلحة والأسلحة التقليدية والنفقات العسكرية إلى أدنى حد يلزم منطقيا لأغراض الدفاع .

٣- ونظرا إلى جميع هذه الاعتبارات ، فإن حكومة هنغاريا الشعبية :



(١) تعتبر أنه من الضروري أن يتم التوقيع في أقرب وقت ممكن على اتفاق بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بشأن القضاء على القذائف المتوسطة المدى الموزعة في أوروبا ، كما أنها تشيد باستعداد الاتحاد السوفياتي لأن يدرج في اتفاق من هذا النوع التزاما بإزالة جميع قذائفه التعبوية الميدانية الموجودة في أوروبا ،

(ب) تؤيد الانهاء الفوري للأنشطة الرامية الى وضع "مبادرة دفاع أوروبي" وكذلك الأنشطة التي يتضمنها برنامج مبادرة الدفاع الاستراتيجي ؛

(ج) تعلق أهمية على تنفيذ المقترحات الداعية الى انشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في شبه جزيرة البلقان وكذلك في وسط أوروبا وشمالها ومناطق أخرى منها ؛

(د) ترى ان من الضروري والممكن القيام خلال هذا العام بمعد اتفاقية بشأن حظر امتدادات الأسلحة الكيميائية وانتاجها وتخزينها وكذلك القضاء على المخزونات الموجودة من هذه الأسلحة والقواعد الصناعية اللازمة لمنعها ، وتؤيد المقترحات المتعلقة باعلان أوروبا بأكملها ، ومنطقة وسط أوروبا وشبه جزيرة البلقان مناطق خالية من الأسلحة الكيميائية ؛

(هـ) ترى أنه من الضروري أن يخفض حجم القوات المسلحة والأسلحة الموجودة في أوروبا بحيث تقل ، بالنسبة للتحالفين العسكريين - السياسيين ، بنسبة ٢٥ في المائة عن مستوياتها الحالية ، وان تخفض النفقات العسكرية وفقا لذلك مع مواصلة هذه العملية ؛

(و) تعرب عن رأيها في أنه ينبغي القضاء على التفاوتات حيثما وجدت في بعض عناصر القوات المسلحة عن طريق اجراء التخفيضات المناسبة ؛

(ز) ترى أنه من المهم أن تتخذ ، خاصة في مجال تخفيض الأسلحة ، تدابير تهدف الى تخفيض امكانية حدوث هجوم مفاجئ والقضاء بعد ذلك على هذه الامكانية ، وذلك جنبا الى جنب مع تخفيض مستوى المواجهة العسكرية ؛

(ح) تؤيد بشدة اتفاقات نزع السلاح التي تنص على نظام للتحقق الدقيق والفعال ، بما في ذلك التفتيش الموقفي ؛

(ط) ترحب بالنتائج التي تم تحقيقها فيما يتعلق بتدابير بناء الثقة والامن ، وتحث على بذل المزيد من الجهود لزيادة تطويرها .

٤- وتعزى لهذه الاهداف ، تعلق حكومة جمهورية هنغاريا الشعبية أهمية كبيرة على المحادثات السوفياتية الامريكية ، وتطوير عملية هلسنكي ، والنجاح الذي حققه اجتماع المتابعة المعقود في فيينا ، وترى أنه من الضروري مناقشة مسائل نزع السلاح وتدابير بناء الثقة والامن مناقشة محددة في اطار مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا .

٥- وتركز حكومة جمهورية هنغاريا الشعبية اهتمامها ، عند تحديد موقفها من نزع السلاح ونزع السلاح على الصعيد الاقليمي ، على ضرورة القضاء على الخطر النووي ، وعلى الجهود التي تبذل لهذا الغرض وتخليص البشرية من الاسلحة النووية وغيرها من الاسلحة ، وتعزيز الاستقرار والامن في أوروبا وفي العالم كله ، وتطوير التعاون الدولي .

### الولايات المتحدة الامريكية

[الامل : بالانكليزية]

[٧ أيار/مايو ١٩٨٧]

١ - تفتتح حكومة الولايات المتحدة الفرصة لتقديم معلومات عن تنفيذ القرارات ١٠٠/٣٧ واو ، و ٧٣/٢٨ ياء . ففي عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦ أيدت الولايات المتحدة قرارات الجمعية العامة المتعلقة بنزع السلاح على الصعيد الإقليمي وهي القرارات ٩٤/٤٠ ألف و ٥٩/٤١ ميم (نزع السلاح التقليدي على النطاق الإقليمي) ، و ٨٦/٤١ لام (مؤتمر ستوكهولم المعني بتدابير بناء الثقة والامن ونزع السلاح في أوروبا) ، و ٦٠/٤١ دال و ٦٠/٤١ ياء (مركزا الأمم المتحدة الإقليميان للسلم ونزع السلاح في أفريقيا وأمريكا اللاتينية) . وقام تأييد الولايات المتحدة لهذه القرارات على اقتناعها بأن تحسين الامن والاستقرار على النطاق الإقليمي عنصر هام لزيادة الامن الدولي . ولذلك ، ترحب الولايات المتحدة بالقيام في مؤتمر ستوكهولم باتخاذ مجموعة من التدابير المعقولة لبناء الثقة والامن في أوروبا . وبهدف تعزيز الامن في أوروبا ، دعت الولايات المتحدة وحلفاؤها في منظمة حلف شمال الأطلسي الى إجراء مفاوضات بشأن تحقيق الاستقرار في مجال الاسلحة التقليدية عند مستويات أقل من القوات في المنطقة الممتدة من المحيط الأطلسي الى جبال الأورال . ويمكن ان تصبح الجهود المبذولة في مناطق أخرى عنصرا

مكملا لجهود الدول الكبرى كما يمكن أن تزيد الاستقرار في جميع أنحاء العالم .  
وأخيرا ، ينبغي التسليم بأن نزع السلاح وحده لا يكفي لضمان الاستقرار ، إنما يجب أن  
يرافقه الاحترام الدقيق لميثاق الأمم المتحدة وخاصة الفقرة ٤ من المادة ٣ (الامتناع  
عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها) ، والفقرة ٣ من المادة ١ (تعزيز حقوق  
الإنسان والحريات الأساسية) .

٢ - وفيما يتعلق بإنشاء مراكز إقليمية للسلم ونزع السلاح ، تفتنم الولايات  
المتحدة هذه الفرصة للتأكيد على قلقها المستمر بشأن إنشاء مؤسسات جديدة تابعة  
للأمم المتحدة خارج المقر في نيويورك . وقد أيدت الولايات المتحدة القرارين اللذين  
ينصان على إنشاء مركزين من هذه المراكز في افريقيا وأمريكا اللاتينية لانهما يشيران  
بوضوح الى أن تكاليف المركزين المذكورين ستغطي كليا من التبرعات التي تقدمها  
الدول الأعضاء والموارد الموجودة فقط .

-----